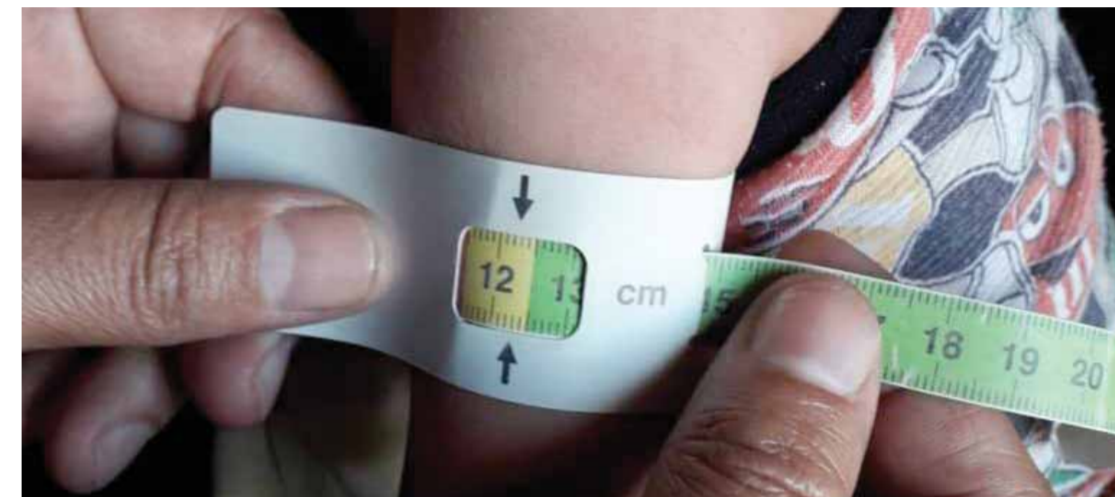


بسبب تردي الوضع المعيشي والفقير.. ٢٠ بالمئة فقر الدم عند الأطفال و٢٢ بالمئة عند الأمهات

منسقة برنامج التغذية في السويداء لـ«الوطن»: سوء التغذية ينذر بظهور أجيال ذات بنية ضعيفة وقامات مقزومة



السويداء- عبير صيموعة

أدى ارتفاع أسعار الحليب ومشقاته من البان وأجبان إضافة إلى ارتفاع أسعار البيض واللحوم البيضاء منها والحمرء إلى استغناء الأسر عن تلك المواد الغذائية الأساسية وبالتالي إقصاؤها عن موائدهم إلا أن أصحاب القرار لم يفتأوا أن تلك المواد لا تعتبر ضريباً من الرفاهية وأن تدمير الأماهي من عجز الجهات المعنية عن ضبط الأسواق وتأمين أسس مطالبهم المعيشية ليس من باب التذمير أو النق إنما يعود إلى ما خلفه ذلك العجز من زعزعة لأن أسهمهم الغذائي وأدى بالضرورة إلى ظهور حالات كثيرة من سوء التغذية بين أطفالهم.

ويشير الدكتور الاختصاصي في قسم الأطفال في المشفى الوطني علاء أبو ترابي إلى ازدياد حالات سوء التغذية بين الأطفال المراجعين للقسّم وأن كثيراً من الحالات المسجلة من مراجعي القسم في الفترة الأخيرة كانت لحالات سوء التغذية الثانوي لأخطاه تغذوية ناجمة عن استعاضة الأم عن حليب الأطفال بالحليب الطازج جراء عدم قدرة الأهل نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة على تأمين حليب الأطفال الخاص بالشهور الأولى بسبب ارتفاع أسعاره ونسبة وجوده. وأكد أبو ترابي أن حالات سوء التغذية لا تقتصر على ما يتم تسجيله وقبوله في قسم الأطفال والذي تجاوز الـ٩٠ حالة منذ بداية العام إذ إنه وغير برنامج سوء التغذية التابع لوزارة الصحة والمتنشر في العديد من المراكز الصحية تم تسجيل ازدياد في الحالات الموجودة سابقاً بناء على تقييم وضع الأطفال ممن راجعوا تلك المراكز.

بدورها منسقة برنامج التغذية في السويداء الدكتورة حنان جمول أوضحت لـ«الوطن» أن سوء التغذية إنما يعود إما لنقص وارد غذائي أو لحالة مرضية مؤكدة أن ما تم رسده ومتابعته ضمن البرنامج من حالات خلال سنوات الأزمة التي لحقت بالبلاد تركز على نقص الوارد الغذائي الذي نتج عن التهجير والفقر وبالتالي زعزعة الأمن الغذائي الأسري الذي دفع وزارة الصحة وبدعم من المنظمات الدولية إلى تفعيل وتكثيف عمل البرنامج الموجود في الأصل ضمن برامج الوزارة سابقاً حيث تم تدريب كوادر كبيرة استهدفت العاملين في المراكز الصحية لتكون الخطوات الأولى بإطلاق نواة برنامج الترسد التغذوي بهدف كشف حالات سوء التغذية عند الأطفال بعمر دون خمس سنوات لأنها الفئة العمرية الأخطر والتي شكلت نسبة الوفيات ضمنها النسبة الأعلى في الأزمات.

ولضمان الوصول إلى هدف البرنامج الصحيح تم رصد حالة الأمهات الحوامل والمرضعات لأطفال وكان هو المنفذ الحقيقي لكثير من الأطفال وحجر الأساس في التغذية وخاصة للعائلات المهجرة ضمن مراكز الإيواء. وأكدت جمول وجود نقلة نوعية بسوء التغذية المكتشفة مؤخراً بوجود حالات فقر دم لدى الأطفال بنسبة ٢٠ بالمئة بحسب المسح التغذوي إضافة إلى سوء تغذية بنسبة ٢٢ بالمئة للأمهات الحوامل والمرضعات والذي يتعكس سلباً على بنية الحمل ما يندر بأنها مقبلون على واقع ظهور أجيال ذات بنية ضعيفة وقامات مقزومة في ظل الوضع المعيشي السيئ. وأشارت إلى أنه بناء على الواقع المفروض تم تفعيل برنامج الإرضاع السوردي والتغذية التكميلية والذي يتضمن الانتباه للطفل خلال الألف يوم الأولى من حياته من بداية الحمل وحتى وصول الطفل

لعمر الستين لأن الانتباه لتغذية الطفل خلال هذه المرحلة تحديداً يشكل حماية له ويعطيه معايير نمو تقريباً طبيعية إضافة إلى تفعيل الزيارات المنزلية والعيادة المتحركة لتابعة جميع الحالات التي يعجز أصحابها عن مراجعة برنامج الرعاية لأسباب تتعلق بالوضع المادي لعدم قدرتهم على الوصول إلى المراكز الصحية. وبينت جمول أن ما تمت متابعته ورسده من حالات سوء تغذية على ساحة المحافظة كان مخيفاً مشيرة إلى أنه رغم وجود التوجيهات العديدة للأمهات بضرورة تأمين أنواع الغذاء للأطفالهن من الحليب والبيض والفواكه إلا أن الالتزام غير موجود لصعوبة تطبيقها في ظل الغلاء الذي تشهده جميع المواد الغذائية المتزامن مع ضعف الدخل وتردي الوضع المعيشي والفقر موضحة أن نجاح عمل البرنامج بالوصول إلى أكبر عدد من الحالات اعتمد بالأساس على دعم المنظمات الدولية على الأرض للبرنامج إضافة إلى عمل الجمعيات الأهلية مثل جمعية الرعاية الأسرية وجمعية نور وجمعية الهلال الأحمر التي استطاعت الوصول إلى أبعد المناطق في المحافظة ورصد حالات سوء التغذية ضمنها وتقديم المساعدة لها بناء على مساعدات المنظمات المانحة.

وبينت أنه ضمن حالات سوء التغذية التي تتم متابعتها يجري تقديم مجموعة من الأوصاف الغذائية منها الزيادة لمعالجة حالات سوء التغذية المتوسط وزيادة أخرى لمعالجة حالات سوء التغذية الحاد وسكوبت على الطاقة إضافة إلى قيامينات للأطفال وأخرى للحوامل والمرضعات والتي يتم تقديمها من المنظمات المانحة بناء على الأرقام المسجلة والمتابعة للحالات.

العيادات الطبية المتنقلة تختم رحلتها في ريف حماة الشمالي

٢٥٧٣١ مواطناً ومواطنة تلقوا خدمات الحملة الوطنية للتقصي المبكر عن السرطان

حماة- محمد أحمد خبازي

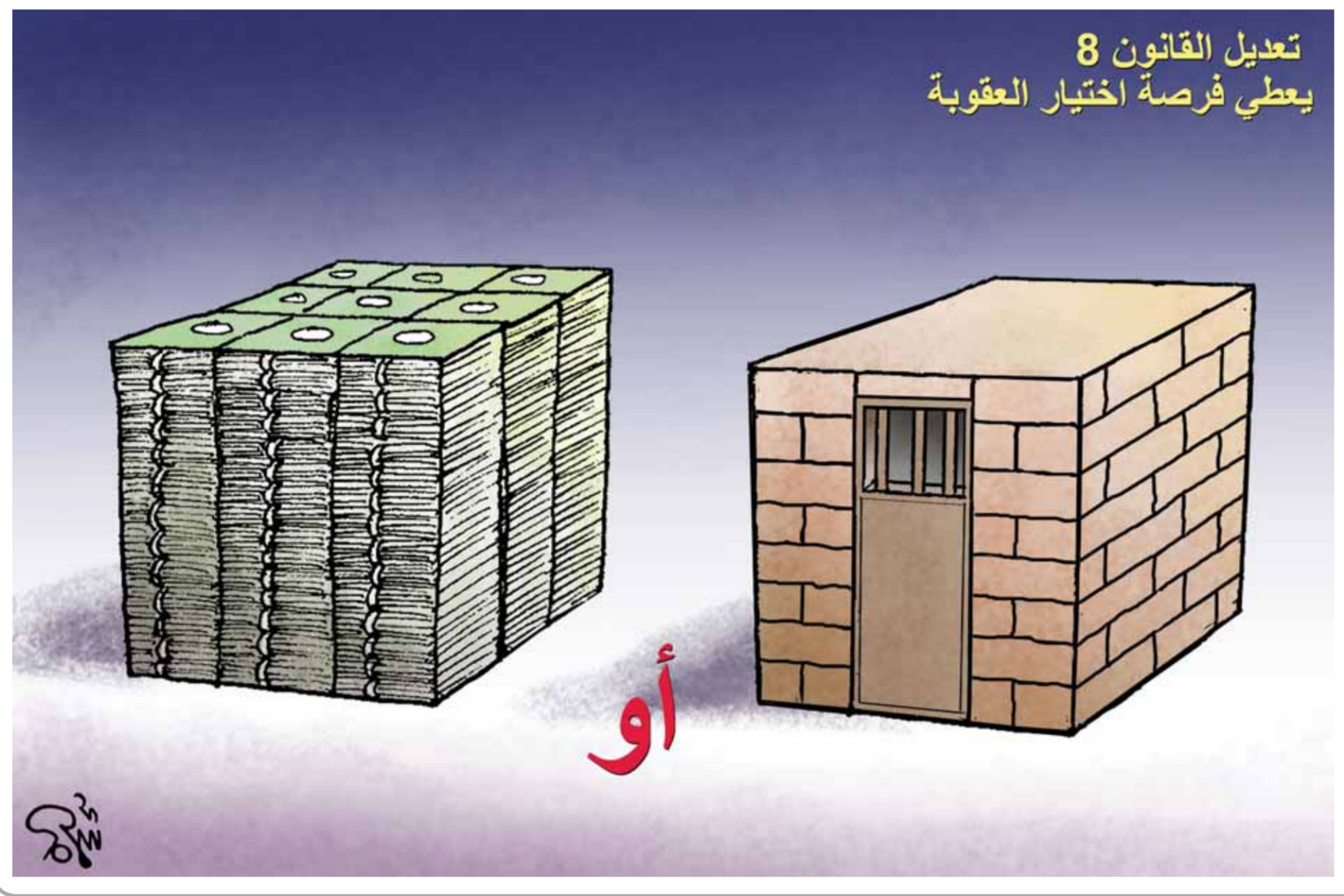
انطلقت أمس الإثنين العيادات الطبية المتنقلة من المنطقة الصحية الثانية بمدينة حماة إلى ريف حماة الشمالي محطتها الأخيرة، بعد أن أعادت مديرية الصحة بالتعاون مع إدارة الخدمات الطبية العسكرية، توزيعها الجغرافي في سياق الحملة الوطنية للتقصي المبكر عن السرطان، في منطقة صوران، وتحديدًا في صوران ومعرض وطبية الإسام ومورق، لتقديم خدماتها للمواطنين في تلك المدن والقرى التي تتبع لها، إضافة للمراكز الصحية المجاورة فيها.

ويشرف مدير الحملة بحماة الدكتور أحمد جهاد عابورة لـ«الوطن»، أن هذه العيادات بدأت منذ صباح أمس الإثنين ٧ الشهر الجاري، بتقديم الخدمات المجانية لأهل منطقة صوران الذين توافروا إليها لإجراء الفحوصات للتقصي عن سرطان الثدي وعنق الرحم والبروستات.

وأما العدد الإجمالي للمستقيين من الحملة من بدايتها في ١٩ أيلول وحتى ٦ تشرين الثاني الجاري، فبلغ نحو ٢٥٧٣١ مواطناً ومواطنة، وعدد الخدمات التي قدمتها الحملة لهم، نحو ٢٨٩٢٢ خدمة، منها ٩٨٥٧ صورة ماموغرام للثدي، و١٠٦٠٥ تحاليل للبروستات، و٢٤٣ حالة، منها ٩٠ حالة ثدي، و٥٥ عنق رحم، و٩٨ بروستات، ومن جانبها، بين مدير المنطقة الصحية بصوران الدكتور سمح الحسين، أن المنطقة استعدت الاستعداد الأمثل لاستقبال العيادات الطبية المتنقلة للمواطنين والمواطنات، وقد كان الإقبال أس من الإثنين أول أيام عملها بالمنطقة جيداً، حيث تم تقديم الفحوصات الطبية المجانية للعشرات



تعديل القانون 8 يعطي فرصة اختيار العقوبة



باكورة اجتماع مجلس محافظة حماة.. الشكاوى تتكرر حول الكهرباء والماء والنقل

محافظ حماة: الشكاوى مشروعة وحصة حماة من الكهرباء غير كافية

حماة- محمد أحمد خبازي

عقد مجلس محافظة حماة الجديد جلسته الأولى صباح أمس، بحضور محافظ حماة محمود زنيوعه.

ودعا رئيس المجلس إبراهيم معل، الأعضاء ليكونوا على قدر الثقة التي منحهم إياها المواطنين، ونقل همومهم ومعاتنهم إلى المجلس في مختلف المجالات والميادين، لإيجاد الحلول لها والتخفيف ما أمكن من معاناتهم، وتقديم ما يمكن من الخدمات العامة لهم

وبين أن على أعضاء المجلس بذل كل الجهود في هذه الدورة الجديدة من الإدارة المحلية، لتحسين الواقع الخدمي على مستوى المحافظة، لما لذلك من دور كبير في تعزيز الثقة بين المجلس والمواطنين الذين هم البوصلة لكل عمل وطني.

وطرح عدد من الأعضاء في مداخلتهم، أهم المشكلات التي يعاني منها المواطنون، وخصوصاً الكهرباء ومياه الشرب والنقل الداخلي في مدينة حماة، وبينوا وبين مناطقها وأريافها، وتوزيع مازوت التدفئة بالوقت المناسب، وحاجة العديد من الأرياف للصراف الصحي، وإحداث مجمع تربيوي في عين الكروم، ودعم الريف الشرقي لمدينة سلمية بالخدمات العامة، وتغيير العقيلة التي تدير المجالس المحلية، للاعتماد على ذاتها وإدارة مواردها، وعدم تنفيذ مشاريع خدمية إلا بعد دراسة جدوى اقتصادية، وتعبيد طريق زراعية ما بين عين حلاقيم وعاشق عبر لتخديم منتجي الزيتون.

كما عرض عدد من أعضاء المجلس لضرورة تزييد مزارعي التبغ في الغاب بالمازوت لتخفيف محصولهم، وتوزيع مازوت التدفئة لأسر ونوبي الشهداء، ومعالجة مخالفات البناء في المواقع الحرجية بمنطقة الغاب، وتزييد الدرجات النارية غير النظامية بالبنزين عبر الطاقات الإلكترونية تنفيذاً لتوجيهات رئاسة مجلس الوزراء، كونها وسيلة نقل ضرورية لبناء هذه المنطقة الزراعية، وبناء قاعدة بيانات للمشاريع الخدمية في المحافظة لكل الوحدات الإدارية ليصار لتنفيذها بحسب الأولويات وبقوى الدوائر ووسائل نقل، لنقل المواطنين

بكفاءة عالية، وأن واقع مياه الشرب وشحها مرتبط بالكهرباء وتوافرها.

وأوضح المحافظ أنه تم تحسين الواقع المائي في بعض المدن والقرى من خلال زيادة الوارد المائي وتعزيز مجرى العاصي وتزويد بعض الأرياف بالمازوت لتشغيل محطات الضخ والأبار، ولكن ذلك غير كاف فيفضل الأرياف لما تزل تعاني من شح المياه.

وفيما يتعلق بالنقل ذكر المحافظ أن مشكلته «عويصة» وحلها يكمن في تركيب أجهزة التعقب الجغرافي للسرافيس، وعندما لن يجرد السائقون الذي يتهربون عن الخطوط ويبيعون المازوت على ارتكاب هذه المخالفات.

وبيّن أن الإجراءات مستمرة في هذا الاتجاه، وقد تم تركيب نحو ٦٠ جهازاً على سرافيس تعمل على خط حماة - حمص، والأولوية الثانية للنقل الداخلي بمدينة حماة ثم خط حماة - سلمية، ومن ثم المدن الأخرى.

وأما عن المشاريع الخدمية فينبى أن كل مشروع مدروس ومحدد الكلفة توافق المحافظة عليه مباشرة.

وقد تم طلب مساعدات إضافية لريف سلمية المحرر قيمتها نحو ٣٠٠ مليون ليرة من وزارة الإدارة المحلية.

كما تم الطلب من الوحدات الإدارية والشركات بوضع سلم أولويات، لتنفيذ المشاريع التي تخدم أكبر عدد ممكن من المواطنين، والأولوية لنوبي الشهداء وأسره.

وأما توزيع المحروقات فأوضح المحافظ أنه يوزع بالتساوي على المخطات، وحالياً للزراعة والمجان وللمنشآت العاملة فعلياً بحسب خطة لجنة المحروقات والاحتياجات والإمكانات.

وأما فيما يتعلق بواقع البناء في الأراضي الزراعية بمنطقة الغاب، فهناك مشروع السكن البديل ضمن إستراتيجية جديدة للمنطقة، وتحديد مناطق في السفوح الشرقية لجبال الغاب لتنفيذ وحدات سكنية، مع الإفادة من بعض القرى النموذجية المنجزة منذ أكثر من ٣٠ عاماً، لمنع التعديلات على الأراضي الزراعية. ودعا المحافظ الأعضاء للتركيز على خطة عمل المجلس المستقبلية، وعلى التواصل الدائم مع المواطنين ونقل همومهم ومتابعته.



من سلمية لحماة الذين يدفعون حالياً نحو ثلث رواتبهم أجرة، وذلك على نفقة الجهات العامة.

كما طالب الأعضاء بضرورة إعلان نتائج انتخابات الإدارة المحلية ويشكل خاص مجلس المحافظة بحسب تسلسل عدد الأصوات، التي لم تعلن رسمياً لتاريخه، ومراقبة العمل في مؤسسات الدولة ودوائرها، والكشف عن مواقع التزهل والفساد والإفساد والمحسوبية وإيصال واقعه للجهات المسؤولة بالمحافظة، ومتابعة هموم المواطن المعيشية.

ولفت إلى أن شركة الكهرباء تدير المتاح من الكهرباء